من أجل غد أفضل ....

قواعد عمرانية يلزم الاتفاق عليها

مهندس استشارى/ صلاح حجاب

بالرغم من أنني من الجيل العجوز إلا أنني لإيماني اللانهائي بمستقبل أفضل لمصر المكان والسكان ... متفائل بأنه يمكن – مع تشكيل الهيكل التنظيمي لمصر – إذا ما أخذنا بالمنهج العلمي في التفكير واتفقنا على الرؤية المستقبلية التي نرجوها لمصر المكان والسكان ووضعنا المخططات لتحقيق هذه الرؤية بقطاعاتها المختلفة في أمد زمني محدد **ووفرنا** لهذه المخططات **الآليات المادية والبشرية وحددنا الأدوار.. والمسئوليات .. تمكينا وتحفيزا ومتابعة** من أجل تقييم الأداء واستمرارية المسار أو تعديله إن لزم للوصول إلى ما هو مخطط له في أمده المحدد.

وواقع الأمر أننا في مصر لدينا من المستندات التي تم إعدادها بمنهج علمي ما يمكن أن يشكل رؤية مستقبل واعدٌ بإذن الله.

كما أن لدينا العديد من الدراسات التخطيطية السابق إعدادها في مراحل سابقة بمنهج علمي أيضا وبمعاونة من هيئة الإنماء بالأمم المتحدة تمت بمعرفة وزارة التخطيط في بدايات هذا القرن وتوقف تنفيذها ومتابعتها بعد تغير الجهاز التنفيذي في ذلك الوقت ... أذكر منها ثلاث مخططات تنموية سمعنا عن تشكيل جهاز فني ليتولى متابعة وتنفيذ إثنين منها (المخطط القومي لتنمية مدن القناة وسيناء والمخطط القومي لتنمية أسوان وبحيرة السد العالي) أما المخطط الثالث فكان لتنمية الساحل الشمالي الغربي والتخلص من مشكلة الألغام الموجودة منذ الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥.

ولدينا أيضا مستند شامل تم إعداده بمعرفة الهيئة العامة للتخطيط العمراني عن (المخطط القومي للتنمية العمرانية حتى٢٠٥٢) تم عرضه على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية برئاسة رئيس مجلس

الوزراء السابق وتقرر اعتماده كمخطط ابتدائي يلزمه الحصول على توافق مجتمعي يمكن من خلاله تحقيق الرؤية المستقبلية التي حواها هذا المخطط .. وبدئ فعلا في عمل جلسات استماع لبعض التجمعات عرض فيها عليهم هذا المخطط العام الابتدائي ويلزم قبل استكمال تشكيل هيكل الدولة في يوليو القادم أن يكون هناك توافق مجتمعي على هذا المخطط العام الابتدائي .. حتى يدخل حيز التنفيذ في كل قطاع وتتوفر له الآليات المادية والبشرية للتحقيق ..

في كل هذه الدراسات والمخططات وعندما ندخل مجال التنفيذ هناك قواعد أساسية يلزم أن نتفق عليها:

– أولها أن أرض مصر ملك لشعب مصر وهي وديعة لدى الحكومة لا يتم التصرف فيها بأي وسيلة إلا في إطار مخططات عمرانية معتمدة يتحدد في ضوئها نوعية استخدامها وفي إطار سياسة للتصرف يتأكد منها أن الدولة ليست تاجر أراضي وإنما **مُخَطِّط مُمَكِّن مُحَفِّز مُتَابع** لخطة عمران تتكامل فيها التنمية وتتكامل فيها القيم المادية للأرض طبقا لما خطط لها من استعمالات ولما أنفقته الدولة على إعدادها ومدها بالمرافق وطبقا كما قلت لسياسة يتم اعتمادها من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية مع اعتماد المخطط العمراني وتُبلَّغ بهذه السياسة وأسلوب التصرف الجهات صاحبة الولاية على الأرض لإتباعها.

– القاعدة الثانية أنه لا يكفي أن تخطط الدولة وتمكن المواطنين أفراد وجماعات للأرض المخططة وتحفز بعضهم من أجل التنمية في مواعيد محددة طبقا لما تم اعتماده من مخططات واشتراطات بل عليها أن تتابع عملية التنمية للتأكد من عدم الانحراف عن ما خطط له كنوعية استخدام أو توقيت للتنمية.

أن مصر لا ينقصها الكوادر القادرة على التخطيط لتحقيق رؤية مستقبلية بمنهج علمي سليم .. وكم من مخططات عمرانية تمت ... ولكن منها ما لم تتوفر له الآليات المادية والبشرية المناسبة في الوقت المناسب وكثير منها تم الانحراف عنه لأغراض لا علاقة لها بالتخطيط وترتب عليه ما نراه فيما حولنا في العاصمة وغيرها من مشاكل حركية وتنموية .....

غداً بإذن الله أفضل ..... إذا ما تكاملت الرؤى وتحددت المسئولية ... وتكامل الأداء في ظل قواعد يحترمها الجميع ....